

بيان جمهورية مصر العربية

أمام الدورة الثامنة عشر للمؤتمر العام لمنظمة اليونيدو

أبو ظبي/ الإمارات العربية المتحدة، 3-7 نوفمبر 2019

(يلقيها السيد السفير/ عمر عامر - سفير جمهورية مصر العربية)

السيد رئيس المؤتمر،
أصحاب المعالي والسعادة،
السيدات والسادة الحضور،

أود في بداية كلمتي أن أتوجه بالشكر إلي دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة على الاستضافة المتميزة للدورة الثامنة عشر للمؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وعلى توفير كافة الوسائل لإنجاح المؤتمر العام لليونيدو في دورته الحالية، كما أود أن أهنيء معالي المهندس/ سهيل المزروعى، وزير الطاقة والصناعة بدولة الإمارات العربية المتحدة، على انتخابه رئيساً للمؤتمر، كما أتمني التوفيق لجميع من تم انتخابهم في المواقع المختلفة المرتبطة بسير المؤتمر.

السيد الرئيس،

لقد شهدت الفترة الماضية تعميقاً ملموساً لعلاقات التعاون بين مصر واليونيدو حيث يتم حالياً تطبيق أكثر من عشرين برنامجاً للمنظمة في مصر، كما انضمت مصر مؤخراً لبرنامج شراكة الدولة الذي يمثل مبادرة متميزة للمنظمة لمساعدة الدول النامية ودعمها في مساعيها لتحقيق خطوات سريعة في مسار التنمية الصناعية. وبلاشك فإن نجاح انضمام مصر لهذا البرنامج وكذلك التطبيق الناجح لبرامج التعاون الراهنة بين مصر واليونيدو، يستلزم الإعراب عن التقدير للمنظمة وللمدير العام علي جهودهما والتزامهما ببذل كافة المساعي لتعميق هذا النسق من التعاون البناء.

كما يستدعى ما تقدم التأكيد على ضرورة استمرار اليونيدو ومديرتها العام في تعزيز ورفع كفاءة البرامج التي تقدم للدول الأعضاء، وكذلك إبراز التزامنا بمساندتهما فيما يبذلانه من جهد لخلق شراكات مختلفة تهدف لخدمة غايات اليونيدو وتعزيز المصادر التمويلية المتوفرة لها بحيث تضمن تحقيق أكبر قدر من الفعالية، وهو الأمر الذى سيتعزز بشكل خاص اذا ما استمر تضافر تلك الجهود مع مساعي تطبيق أهداف أجندة التنمية المستدامة 2030.

السيد الرئيس،

يشهد عالمنا اليوم خطى متسارعة للغاية فيما يتعلق بالتقولوجى فى التنمية الصناعية، وهو الأمر الذى يلقى عبئاً متنامياً على منظمة اليونيدو من أجل توفير الدعم اللازم لأعضائها، خاصة من الدول النامية والأقل نمواً، حيث تحتاج هذه الدول إلى التعرف بشكل أعمق على تجارب الدول الناجحة فى مجالات التنمية الصناعية المختلفة قبل الانتقال إلى المراحل التكنولوجية المتقدمة من الصناعة، وكذلك الدروس المستفادة التى يتم استخلاصها من تجارب الدول التى حققت نماذج تنموية بازغة، مع وجود أولوية لمحاولة تطبيق تلك التجارب فى خططها الوطنية وفقاً لظروفها وأولوياتها وبنسق تكنولوجى ولوجيستى متقدم.

ولتنفيذ هذا الأمر فقد تقدمت مصر فى دورة المؤتمر هذا العام بمشروع قرار بعنوان: **تسريع أنشطة اليونيدو الخاصة بالتنمية الصناعية الشاملة والمستدامة والنقل الفعال لتجارب التنمية الصناعية**، يركز على الأولويات التى تراها مصر أساسية خلال هذه المرحلة، والتى يأتي على رأسها تشجيع استخدام الإمكانيات الكاملة لليونيدو ومكاتبها بالدول المختلفة لتنفيذ البرامج والمشروعات الهادفة لتسريع التنمية الصناعية فى الدول النامية والأقل نمواً باستخدام أكفأ الوسائل، وبالاستعانة بالجهات والمؤسسات الدولية المانحة؛ ودعوة المنظمة لمشاركة التجارب وأفضل التطبيقات عبر ورش العمل الإقليمية وعبر الإقليمية، ومن خلال اللقاءات المباشرة أو غير المباشرة باستخدام وسائل الاتصال الحديثة، وذلك لضمان تعريف مسؤولي الدول النامية بخلاصات ونتائج التجارب التنموية الرائدة، بما فى ذلك أيضاً الدروس المستفادة من البدء فى تطبيق برنامج شراكة الدولة الذى تنفذه اليونيدو حالياً مع عدد من الدول الأعضاء بها.

كما يهتم القرار أيضاً بأن تستمر قيادة المنظمة فى تشجيع وتحفيز متخذي القرار، والقطاعين العام والخاص، والأكاديميين لرفع مستوى نقل التجارب والمعلومات الخاصة بالدول التى لديها نماذج بارزة فى التنمية الصناعية إلى الدول النامية، وفى تطبيق التنمية الصناعية المستدامة والشاملة لضمان تحقيق مستقبل بانبعثات كبرونية منخفضة وضمان تطبيق مبدأ الشمولية، وأن تسعى المنظمة لتوفير الفرص لنقل التكنولوجيا التى تساهم فى تعزيز التنمية الصناعية والتنمية المستدامة، وكذلك إتاحة خلاصات البيانات التراكمية من تطبيقات الدول ذات النماذج التنموية الناجحة، فضلاً عن بلورة الخطوات العملية المطلوبة لتبادل خلاصات التجارب الصناعية سواء على المستوى الدولى أو على مستوى مجموعة الدول التى تطبق برنامج شراكة الدولة وتلك التى تتطلع للانضمام إليه.

وأنى على ثقة بأن مشروع القرار المصرى سيحظى بدعم الدول الأعضاء بالمنظمة فى ظل تركيزه على المصالح الجماعية لنا جميعاً، ولا يساورنى الشك فى أن اليونيدو ستبذل كافة جهودها للتطبيق الفعال لمضمونه.

السيد الرئيس

عندما ننظر إلى المرحلة القادمة والأولويات التي يجب أن تتحقق، فإنه لا جدال حول أهمية تكثيف المنظمة لجهودها عبر مكاتبها الإقليمية والوطنية، وبالتنسيق مع نظام المنسق المقيم وكذلك منظمات الأمم المتحدة الأخرى، لتوفير كافة الوسائل التي من شأنها تطوير منظومة التنمية الصناعية وخلق فرص العمل المناسبة للفئات المختلفة بالمجتمع، لاسيما أضعفها، وبما يساهم في مكافحة الفقر وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا اللازمة لتمكين فئات المجتمع المختلفة وعدم تخلف أي مجموعة أو فئة بالمجتمع عن ركاب التنمية.

وأود الإشارة في هذا السياق بالاطار العام للعقد الصناعي الثالث في أفريقيا IDDA III، وكافة الجهود المرتبطة بتحقيق التنمية الصناعية المستدامة والشاملة ISID بصورة عامة، كما أود الإعراب في ذات الوقت عن ضرورة السعي لتطوير وترسيخ الاطار الإفريقي الذي يُمثل أولوية متقدمة للغاية بالنسبة لمصر على ضوء انتماءاتها الإفريقية العميقة. وتقديرنا أنه ينبغي خلال المرحلة القادمة أن يحتوي هذا الإطار على رؤية واضحة لمجمل المشروعات الصناعية الحيوية بالقارة الإفريقية، وأهم التحديات التي تواجه تلك المشروعات، وكيفية سد الفجوة الخاصة بالتمويل، فضلاً عن أكفأ الوسائل لتوفير التكامل الصناعي بين دول القارة الإفريقية وبما يتسق مع أهداف أجندة أفريقيا 2063.

السيد الرئيس،

بما أننى تطرقت توأ إلى القارة الإفريقية، فإننى أرغب في أن أنهى كلمتى بتسليط الضوء على محورين أساسيين مجال الصناعة يستدعيان التأكيد على محورتيهما بالنسبة لمصر والقارة الإفريقية. فالقارة الإفريقية، كما أثق أننا جميعا نعلم، تواجه تحديات كبيرة فيما يتصل بتوفير مصادر الطاقة والمياه، وهى العوامل الضرورية والرئيسية لتوفير القاعدة التى تقوم عليها الصناعة المستدامة والشاملة، ومن ثم فإن اهتمام اليونيدو بالتعاون مع دول القارة في ترسيخ وتطوير الصناعات الخاصة بالطاقة الجديدة والمتجددة تعد في تقديرنا أولوية متقدمة، لاسيما وأن تقديرات منظمة الطاقة الدولية تشير إلى استمرار عدم توفر الكهرباء لأكثر من 600 مليون شخص في أفريقيا جنوب الصحراء يمثلون 57% من إجمالي تعداد القارة؛ كما أن الصناعات التى ترمى إلى تطوير تقنيات تحلية المياه وإعادة استخدامها بأقل التكاليف وأكفأ الوسائل تعتبر أيضا محورية في ظل أن هناك حوالى 250 مليون مواطن إفريقي - وفقا لتقديرات الأمم المتحدة- سيواجهون خطر نقص المياه في عام 2020، وهى الأعداد المعرضة للزيادة مع استمرار تنامى التعداد السكاني لقارة أفريقيا. وبالتالي سيكون من المفيد للغاية إيلاء العناية اللازمة لتلك المجالات.

شكرا السيد الرئيس.